

A

Distr.  
GENERAL

A/44/346  
26 May 1989  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

# الجمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون  
البندان ١٠١ و ١٠٧ من القائمة الأولية\*

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

القضاء على جميع أشكال التحصّب الديني

رسالة مؤرخة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، موجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيًا نص البيان الذي أدلّى به في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩  
الناطق بلسان وزارة خارجية جمهورية تركيا ، السفير أينال باتو ، حول موضوع الأقلية  
التركية في بلغاريا (انظر المرفق) .

وسأكون ممتنًا إذا تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما  
وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البندان ١٠١ و ١٠٧ من القائمة الأولية .

(توقيع) مصطفى أكسين

السفير

الممثل الدائم

المرفق

بيان أدى به في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩  
الناطق بلسان وزارة خارجية تركيا

إن مأساة الأقلية التركية في بلغاريا ما زالت على جدول الأعمال الدولي باعتبارها مسألة هامة تتطلب حلًا عاجلاً. ونود أن نؤكد الحاجة إلى موافقة امتناع الحذر ضد أي محاولة ترمي إلى تحويل الانتباه أو إيهام القضية.

فلاسباب مازلنا غير قادرين على فهمها ، ثبتت الادارة البلفارية ، منتهكة التزاماتها التعاهدية انتهاكاً كاملاً ، حملة لا إنسانية لتدويب الأقلية التركية التي يزيد عددها على ١٦٥ مليون نسمة . وقد كان رد فعل تركيا ، منذ ظهور هذه الحملة في عام ١٩٨٤ ، قوياً تجاه هذه السياسة المنافية لروح العصر وأعلنت بوضوح موقفها القائم على المبدأين التاليين :

(١) يجب على الحكومة البلفارية أن تتقيد بتشريعاتها الداخلية والتزاماتها الثنائية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات لهؤلاء المواطنين البلفاريين المخلصين ويجب أن تعيد جميع الحقوق التي حرم منها بني جلدتنا ،

(٢) دون مساس بهذا المبدأ ، تبني حكومة تركيا استعدادها لاستقبال جميع الأشخاص المنتسبين إلى الأقلية التركية الذين قد يرغبون في الهجرة ، وهي على استعداد لهذه الفرصة للتفاوض بشأن اتفاق شامل للهجرة مع بلغاريا .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة البلفارية ظلت وقتاً طويلاً ترفض نداءاتنا ، بيد أنها شعرت أنها مضطرة إلى تغيير نهجها عندما اتضح بصورة متزايدة أن هذا الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان يسبب ردود فعل معاكسة من المجتمع الدولي . وبالتالي ، فعندما التقى وزير الخارجية البلدين في بلغراد بمناسبة انعقاد اجتماع البلقان ، وقع بروتوكول في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨ أدى إلى قيام عملية تفاوضية ، الأمر الذي أوجد آمالاً بأن محنّة الأقلية التركية في بلغاريا سوف تنتهي من خلال هذه العملية .

وقد دخلت تركيا في هذا الحوار برواية لا أفضل منها اعتقاداً بأنه سيؤدي إلى حل هذه المشكلة الإنسانية وكذلك إلى الانعاش الكامل للعلاقات التركية البلغارية التي أوضحت أن تقطع بسبب سياسات الاضطهاد البلغارية القاسية .

ومن أسف أنه اتضح في أول اجتماع أن بلغاريا لا تنوى مناقشة هذه المسألة التي كانت الأساس الذي قام عليه بروتوكول بلغراد وأنها تريد استخدام هذه العملية التفاوضية لمجرد أن تزيل من جدول الأعمال الدولي هذه المأساة الإنسانية التي كانت تثير حساسية الرأي العالمي وقلقه . فكان أن انتهت الحوار الذي دخلته تركيا بحسن نية وأمال كبير بعد الاجتماع الثاني عندما أصبح واضحاً أن الحوار لن يجد نفعاً . واستمرت حملة التذويب اللاإنسانية التي تشن على الأقلية التركية في بلغاريا تكتسب أبعاداً جديدة وشدة مضافة إلى شدتها . ونشأ كذلك رد فعل دولي مقابل تجاه هذه الحملة .

وفي الوقت ذاته ، وامتلأت الحكومة البلغارية مناوراتها الهدافة إلى تضليل العالم ، وفي هذا الإطار ، أدخلت تعديلات على قوانينها المتعلقة بجوازات السفر والمواطنية . وقد فعلت هذا عشية انعقاد اجتماع بعد الإنساني المنتسب عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بهدف إبعاد النقد الذي شعرت أنه أخذ يتوجه إليها . فلم تتخد تلك التدابير بهدف منع المواطنين البلغاريين الحريات المقابلة للقواعد الحديثة ؛ بل كان المقصود منها توفير أساس لسياسة الطرد التي كانت الحكومة البلغارية تستعد لتنفيذها ضد الأقلية التركية التي قاومت التذويب . ولدينا الدليل على روايا بلغاريا من الآلاف من بنى جلدتنا الذين عبروا الحدود إلى تركيا في الأسابيع الأخيرة .

ولما كانت الحكومة البلغارية تمعن في حملتها المناهية لروح العصر وتبدو مصممة على مواملة إهانة الإنسانية فقد جرت على نفسها أحد النقد وأشهده في اجتماع بعد الإنساني المنتسب عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ولم يقف مع بلغاريا بلد واحد يؤيدتها في ذلك الاجتماع .

وقد تكرر الافصاح عن سياسة تركيا البناءة والشابة تجاه حالة الأقلية التركية في بلغاريا في بيانات صدرت في الأسابيع الأخيرة على أعلى المستويات . فبحسب نواجه مشكلة إنسانية تستدعي حلاً سرياً وشاملاً . وقد ازدادت المشكلة سوءاً على سوء وتزايد ما تسببه من قلق بسبب سياسة الطرد الجماعي .

وقد أعربت تركيا عن استعدادها للدخول في مفاوضات بهدف حل هذه المشكلة والتوصل إلى اتفاق شامل بين البلدين لتنظيم الهجرة . ولكن من المهم أن نضع نصب عيننا أنه لا يمكن أن تجري مفاوضات في فراغ . إذ لكل مفاوضات أساس صلب وهدف واضح ولا بد أن يكون لها ذلك .

وبالتالي ، فإذا كان بيان رئيس وزراء بلغاريا دليلا على أن بلغاريا قررت الان التخلص من موقفها السلبي الذي وقفته في السنوات الأخيرة وأنها على استعداد للدخول في اتفاق شامل بقصد الهجرة ، فإننا نأمل ونتوقع الافصاح عن ذلك بلا مواربة .

وبالنظر إلى المسؤولية الجسمية التي تتحملها البشرية ، بسبب مأساة الأقلية التركية في بلغاريا ، فإنه ليس في مكنته تركيا أن تضيع الوقت بجولة جديدة من المفاوضات مماشلة للمفاوضات السابقة التي جرت في إطار بروتوكول بلغراد .

وكما هو الحال بين جميع البلدان المجاورة ، توجد بين تركيا وبلغاريا أيضا مشاكل يتعين حلها من طريق المفاوضات . ومن هذه المسائل الثنائية مسألة الحدود عند مؤتمر وتعيين الحدود الجانبي للمياه الاقليمية للبلدين . ومن الطبيعي أن توجد مثل هذه القضايا ويمكن للمرء أن يتوقع نشوء قضايا أخرى في المستقبل ؛ وإذا عولجت هذه القضايا بحسن نية ، فتحن نعتقد أنه يمكن حلها بدون صعوبة . وبهذه الروح قمنا بإبلاغ الجانب البلغاري باستعدادنا ورغبتنا في التفاوض حول هذه المسائل . ولكن هذه المسائل ، بطبيعة الحال ، لا يمكن مساواتها أو ربطها بمأساة الأقلية التركية في بلغاريا التي بلغت ، في طبيعتها ونطاقها ، منتهى الخطورة وأصبحت تتطلب اهتماما فوريا . فكل مسألة يجب أن تعالج في إطارها الخاص ، ويجب عدم تشويه الحقائق والامتناع عن محاولات إيهام المسائل بربطها بأمور لا تمت إليهاصلة .

-----